يتطلب القضاء على جذور الصراع... وقد عكست قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الأخيرة بالجزائر اعتدالاً وواقعية... وهو موقف يقتضي تشجيعاً ومساندة ودعماً من كل القوى المحبة للسلام في العالم... [ومصر] مؤهلة للقيام بدور توفيقي لبناء توافق عربي لدعم التضامن العربي... [و] مفهومنا لأمن مصر انه جزء من كل وهو الأمن القومي العربي... [ولذا، يجب] دعم جهود العمل العربي المشترك على مختلف المستويات، لمواجهة تحديات التنمية ومتطلبات زيادة فاعلية القدرات العربية» (أسامة عجاج، **آخر ساعة**، القاهرة، العدد ٢٨٢٤، ١٩٨٨/١٢/٧، ص ١٢ ـ ١٣). وفي اطار هذه الاستراتيجية، فان قيام الدولة الفلسطينية، حسب قول البان، «يحقق لمصر مصالح قومية عديدة؛ ولذلك تدعو مصر دول العالم، دائماً، الى تأييد حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم واقامة دولتهم على أرضهم» (**الأهرام**، ١٩٨٨/١٢/١). وحدد د. عبدالمجيد دوائر النشاط الدبلوماسي المصري لخدمة الاستراتيجية، آنفة الذكر، وهي «الدائرة العربية، ثمّ الدائرة الافريقية، ودائرة دول عدم الانحياز... فسياستنا العربية لها اولويتنا الكبرى لارتباطنا بالعالم العربي... وقد تكون الفترة التي مرّت بنا فترة نتوقف عندها، ونحاول ان نستوعب دروسها، دون ان نبالغ، أو نغالي، في أمر الخلافات التي كانت موجودة... كما اننا نرحّب بمبادرات مختلف الفرقاء من اجل تنقية الأجواء العربية وجمع الشمل، ونتمنى للجميع كل التوفيق» (من مقابلة مع د. عصمت عبدالمجيد، **كل العرب**، باريس، العدد ٣٣٥، ١٩٨٩/١/٢٣، ص ١٧)؛ اذ رأى عبدالمجيد «ان المرحلة القادمة تستوجب المزيد من التشاور العربي... [و] مصر تواصل تحركها على صعيد العمل العربي العام بما يتمثّل في التشاور المستمر والتنسيق في المواقف بين القيادة السياسية المصرية والقادة والزعماء العرب... [فـ] الأمر يستوجب ان توحّد الأمة العربية جهودها، وان تركز قواها للتصدي لمشكلاتها القومية، للتوصل الى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية، ودعم جهود السلام للنزاع العراقي ـ الايراني، والحفاظ على وحدة لبنان وسلامة أراضيه» (**الاهرام**، ١٩٨٩/١/٢٤). ومصر، في توجهها السياسي، تستبعد اللجوء الى الخيار العسكري؛ اذ قال الرئيس المصري، حسني مبارك: «كفانا حروباً ونزيفاً ودماراً... ما الذي يعيب السلام العادل ؟ وهل منعنا من اتخاذ أية خطوة لصالحنا ولصالح الأمة العربية. نحن نساند القضية الفلسطينية أكثر من أي طرف آخر؛ ونعمل، من منطلق مسؤوليتنا، على مساندة جميع أشقائنا العرب» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٩/١/٢١). ومصر ترى، أيضاً، حسب وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، د. بطرس غالي، «انه لا سلام في الشرق الاوسط دون ان يكون للشعب الفلسطيني دولته... [و] اننا ننتظر اعتراف اسرائيل بالدولة الفلسطينية وقيام حوار بين الطرفين في اطار المؤتمر الدولي الذي تحضره الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٩/١/٢٤).

مقابل الموقف المصري الداعم لتوجهات م.ت.ف. السياسية، والذي يلقى تأييد معظم الدول العربية، تتخذ سوريا موقف المشكك في جدوى مثل هذه التوجهات والحركة المصاحبة لها. ففي اطار مشاورات فرنسية ـ سورية حول رؤية سوريا الى تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي، أوردت مصادر صحفية أن سوريا أوضحت للجانب الفرنسي ان موقفها يرتكز على: «١ ـ ان سوريا تتوقع فشل سياسة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وتوجهاتها السلمية هذه؛ ولا تنتظر ان تحقق هذه التوجهات مكاسب حقيقية للشعب الفلسطيني ولحقوقه الوطنية المشروعة؛ ٢ ـ ان سوريا ليست لديها سياسة جديدة على صعيد حل المشكلة الفلسطينية وتسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي، بل ان سياستها لم تتبدل منذ سنوات، وهي قائمة على ضرورة انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة وتأمين الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير المصير؛ ٣ ـ ان سوريا لم تؤيد توجهات قيادة منظمة التحرير الفلسطينية السلمية، ولم تضع عقبات في وجهها، بل تعتبر ان هذه التوجهات السلمية ستصل الى طريق مسدود من تلقاء نفسها؛ ٤ ـ تعتبر سوريا انه لا يمكن انتزاع تنازلات حقيقية من اسرائيل... الاّ اذا كان هناك موقف عربي موحّد، والاّ اذا أُجريت مفاوضات السلام في اطار مؤتمر سلام دولي يتمتع بصلاحيات حقيقية وفعلية» (**القبس**، ١٩٨٩/١/٢٤). ولا يختلف موقف سوريا في النقطة